

قياس محددات البطالة في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام نموذج VAR

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.15>

أ.م.د. شيماء فاضل محمد⁽²⁾

دعاء قاسم مكي الزهيري⁽¹⁾

جامعة واسط \ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تُعد مشكلة البطالة واحدة من أبرز القضايا وأخطرّها التي يعاني منها الكثير من المجتمعات على اختلاف أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودرجة تطوّرها الاقتصادي، وقد أصبحت من المشكلات الرئيسة التي تتعرّض لها أغلب بلدان العالم، لما فيها من آثار كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلاد. و يهدف هذا البحث إلى استقصاء محددات البطالة عبر المدة الزمنية (2004-2021)، وذلك عن طريق الوقوف على أهمّ هذه المحدّات، وكذلك المساهمة في العملية الاقتصادية والقضاء على جزء من معدّلات البطالة التي يعاني منها العراق، والتي تمثّل تهديداً أمنياً واقتصادياً، وتتمثّل مشكلة البحث بالارتفاع المستمرّ في معدّلات البطالة، ويقوم البحث على فرضية مفادها "وجود علاقة عكسية بين المحدّات ومعدّلات البطالة الاقتصادية، وتوصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمّها وجود علاقة عكسية بين معدّلات التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، معدلات التبادل التجاري والبطالة، وكذلك وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي والبطالة وقد توصّل النموذج القياسي لوجود علاقة طويلة المدى بين المتغيّرات الاقتصادية ومعدّلات البطالة، وكذلك وجود علاقة سببية و باتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

Abstract

The problem of unemployment is one of the most prominent and dangerous issues that many societies suffer from, regardless of their political, economic, and social systems, and their degree of economic development. It has become one of the major problems that most countries of the world are exposed to, because of its significant effects on the economic, social, and political conditions. For the country, this research aims to investigate the determinants of unemployment over the time period (2004-2021), by identifying the most important of these determinants, as well as contributing to the economic process and

eliminating part of the unemployment rates that Iraq suffers from, which represent a security and economic threat, as The research problem is represented by the continuous rise in unemployment rates. The research is based on the hypothesis that "there is an inverse relationship between economic determinants and unemployment rates." The study reached many results, the most important of which is the existence of an inverse relationship between inflation rates, gross domestic product, public expenditures, and exchange rates. Trade and unemployment, as well as the existence of a direct relationship between the real interest rate and unemployment. The standard model has concluded that there is a long-term relationship between economic variables and unemployment rates, as well as the existence of a one-way causal relationship between government spending, gross domestic product, and unemployment.

المقدمة :

تُعد مشكلة البطالة واحدة من أبرز القضايا و اخطرها، التي تعاني منها الكثير من المجتمعات على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها الاقتصادي، وقد أصبحت من المشكلات الرئيسية التي تتعرض لها أغلب بلدان العالم، لما فيها من آثار كبيرة على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للبلاد، فتتزايد معدلات البطالة عند الأفراد العاطلين عن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه بالأجر السائد دون أن يعثروا عليه. إن العلاقة بين عرض العمل و الطلب عليه في سوق العمل لا تساهم في تحقيق متطلبات السوق، وهي في أحيان كثيرة تُسهم في ظهور البطالة بأنواعها، وهذا يؤدي إلى ظهور العجز في تأمين الاحتياجات المطلوبة من المشروعات الاقتصادية ذات المستويات الفنية العالية. إذ نلاحظ وجود علاقة عكسية بين أغلب المتغيرات ومعدلات البطالة الاقتصادية.

أهمية البحث:

تخفيض معدلات البطالة التي تُعد من أخطر المشكلات التي يعاني منها العراق، والتي تشكل تهديداً أمنياً، واجتماعياً، واقتصادياً، كذلك الوقوف على أهم محددات البطالة.

مشكلة البحث:

إن البطالة بأشكالها المختلفة تُعد من أهم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها اقتصاديات بلدان العالم، وبأسباب مختلفة ، و على الرغم من المحاولات العديدة للحد من معدلات البطالة إلا أنها مازالت تشكل خطراً على اغلب اقتصاديات بلدان العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، ولا سيما في العراق إذ تتزايد أعداد العاطلين عن العمل في ظل ارتفاع النمو السكاني ، وتدنّي مستوى الإنتاج ، و ارتفاع معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "وجود علاقة عكسية بين المحدّات ومعدّلات البطالة الاقتصادية، التي تهدّد أمن البلاد واستقرارها اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة تأثير المتغيّرات الاقتصادية على معدّل البطالة، و كذلك معرفة العلاقات التي تربط المتغيّرات الاقتصادية بمعدّل البطالة.

الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثّل الحدود المكانية في تحليل محدّدات البطالة في العراق وقياسها، أمّا الحدود الزمانية فتتمثّل في المدة المحدّدة للبحث وهي (2004-2021).

هيكلية البحث:

لغرض الوصول إلى هدف البحث و التحقق من صحّة الفرضية قسّم البحث على ثلاثة مباحث: فالمبحث الأول يتناول الإطار النظري للبطالة، أمّا المبحث الثاني فقد تناول تحليل هيكل البطالة في العراق ، فيما حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث عن طريق التحليل القياسي لمحدّدات البطالة في العراق للمدة (2004-2021)، وقد خُتم البحث بأهمّ الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول:- الإطار النظري للبطالة

أولاً:- تعريف البطالة

للبطالة مفاهيم وتعريفات كثيرة لا مجال هنا لحصرها، إلّا أنّها بمجملها تتفق في المعنى ، إذ تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية ، وبمفهوم سوق العمل معناها يتحدّد بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل ، وهي تشكّل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع نظراً لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽¹⁾، وتعرّف البطالة بأنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي إنّها تعني صفة العاطل عن العمل ، لكن مع هذا فهناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيلوا للتقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن عدّه بطلاً مثل: الطلبة في المرحلتين الثانوية والجامعية، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظراً لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن عمل آخر بأجر مرتفع، ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين⁽²⁾. أمّا الاقتصاديون فيرون أنّ العاطلين عن العمل هم أولئك الاشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أيّ فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وحتى الخبرة العلمية⁽³⁾.

(1) محمود حسين الوادي ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، العبدلي، 2010، ص307.

(2) مصطفى سلمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 237 .

(3) حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2006، ص143.

ثانياً: أنواع البطالة (Types OF Unemployment):

تظهر البطالة بأنواع مختلفة تبعاً لاختلاف أسباب ظهورها و أهمها:

1-البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): وهي البطالة التي تحدث عند ترك الموظفين لوظائفهم السابقة ، للانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، ويتخلّى أغلب الموظفين في هذا النوع من البطالة عن وظائفهم بصورة ذاتية ، نتيجة لرغبتهم في ترك العمل او بسبب رغبتهم في الحصول على راتب أعلى في وظائف جديدة ، و يحدث هذا النوع من البطالة ايضا مع الطّلاب الخريجين من الجامعات عند تخرجهم وبحثهم عن عمل ؛ وليس للبطالة الاحتكاكية أي تأثير سلبي على الأجل القصير على الحالة الاقتصادية بل قد تزيد الإنتاجية في سوق العمل⁽⁴⁾.

2-البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment):

تحدث هذه البطالة عندما يتوافر العمل المناسب للشخص ولكنّه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه ،وغالباً ما يكون من ذوي أصحاب الدخل العالية ولا يحتاج مثل هذا العمل⁽⁵⁾، ومنهم المتسوّلين، كذلك الاشخاص الذين تركوا مهناً كانوا يحصلون منها على أجر عالية ولا يرغبون في الالتحاق بمهن مماثلة بأجر أقلّ ممّا تعودوا عليه من الأجر المرتفعة⁽⁶⁾.

3-البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب الركود في قطاع الأعمال، وعدم كفاية الطلب الإجمالي على العمل الذي قد ينشأ بسبب الدورات الاقتصادية ويتم تفسير ظهوره بعدم قدرة النظام الكلي على استيعاب الإنتاج المتاح أو شرائه ، مما يؤدي إلى فجوات انكماشية في الاقتصاد.

⁽⁴⁾ فاطمة أحمد محمد عبد اللطيف، البطالة والتشغيل، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد الاول، يونيو، العدد الربع عشر، 2021، ص62.

⁽⁵⁾ ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2012، ص277.

⁽⁶⁾ مروة العربي وسمية سماعيني، محددات البطالة في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل البيانات المقطعية خلال الفترة (2000-2017)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسير، 2018-2019، ص9.

المبحث الثاني : تحليل هيكل البطالة في العراق

أولاً: تطوّر البطالة في العراق للمدة (2004-2021)

إنّ البطالة في العراق تُعدّ من أخطر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أفراد المجتمع، وقد تعدّدت أشكالها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق، وترجع الأسباب الحقيقية لظاهرة ضعف التوظيف ترجع إلى تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد تنمية في السبعينات إلى اقتصاد حرب في الثمانينات ، وإلى اقتصاد مضاربة مالية في التسعينات ، وإلى اقتصاد القطاع العام الطارد للقطاع الخاصّ والمعزّز لظاهرة البطالة المقنعة والاستخدام الناقص في الألفية الثالثة⁽¹⁾. وبسبب تراجع معدّلات النمو الاقتصادي وتفاقم سلسلة الحروب وآثارها الاقتصادية ، وآثار الحظر القائم في عقد التسعينات حتى بداية الالفينات ، علاوة على الأحداث التي حدثت في نيسان 2003 التي أدت إلى تحطيم معظم المنشآت والبنى الارتكازية ، وتعطيل المشروعات الصناعية لمدة طويلة ، بسبب ذلك أدى اجتماع هذه الأسباب إلى فقدان جزء مهمّ من الاستثمارات البشرية ، وتسريح العديد من العاملين من أعمالهم ، وتحويلهم إلى جيش ضخم من العاطلين عن العمل ، وهذا أدّى إلى زيادة أعداد البطالة سنه بعد أخرى⁽²⁾. ولتوضيح تطوّر أعداد البطالة في العراق نستعين بالجدول(1) الذي يبيّن أنّ أعداد السكان في العراق تمثّل قوة بشرية كبيرة ، إذ بلغ معدّل نمو السكان المركب في المدة (2004-2021) نحو (43.8%) * ، وهي تمثّل نسبة عالية تدلّ على مدى الارتفاع السريع لسكان العراق، ممّا ينتج عنه زيادة في عرض العمل وتفاقم مشكلة البطالة. كذلك يلاحظ من الجدول أنّ عدد البطالة كان مرتفعاً في سنة 2004، إذ وصل إلى (3236261) ، يعود سبب ذلك إلى الظروف التي مرّ بها العراق بعد 2003، وما نتج عنها من توقّف شبه تام للقطاعين العام والخاص. لكنّ في السنين اللاحقة انخفضت أعداد البطالة ، ويرجع سبب هذا التراجع بمعدّلها إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنّتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام 2005، والتي تهدف إلى رفع نسبة العاملين في أجهزة الدولة ودوائرها بشكل عام والأجهزة الأمنية بشكل خاص فضلاً عن ارتفاع أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق⁽³⁾. وواصلت أعداد البطالة الانخفاض اليسير لتستقرّ في سنتي 2013 عند (3055962) و2014 عند (3139725) ، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (5595688) في سنة 2015 جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام 2014 ، الذي أدّى إلى قيام الحكومة باعتماد سياسة ترشيد وتقسّف في الإنفاق العام. وانخفضت في سنة 2016 تدريجياً ، ثم عاودت الارتفاع في أعداد البطالة لتصل إلى (1269451) في سنة 2020، بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقفت وعطلت الكثير من الأفراد عن العمل بسبب فرض حظر التجوال وتعطيل المشروعات الاقتصادية التي كان مخطّطاً لها مسبقاً ، حتى وصلت في سنة 2021 إلى (4988112) ، مع التذبذب في نسب البطالة إلا أنّها تمثّل نسباً عالية تعكس عمق خطورة هذه الظاهرة في العراق⁽⁴⁾.

(1) عبد الجبار عبود ،الحلفي ، البطالة في العراق مع إشارة خاصّة لبطالة الشباب، مجلّة بحوث اقتصادية عربية العددان 43- 44 ،السنة 2008،ص96.

(2) هيثم عبد القادر الجنابي ، أسماء خضير ياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلّة كآية التراث الجامعة، العدد الثامن، 2010 ، ص59.

(3) (إسراء سعيد صالح ، قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة (2004-2017)، مجلّة الإدارة والاقتصاد ، العدد 128\حزيران\سنة 2021،ص88.

(4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.

الجدول (1)

تطور أعداد البطالة من إجمالي السكان في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد السكان الكلي	نسبة الذكور الى عدد السكان %	نسبة الإناث الى عدد السكان %	أعداد البطالة
	العمود (1)	العمود (2)	العمود (3)	العمود (4)	العمود (5)	العمود (6)
2004	13629337	13510248	27139585	22.50	78.49	3236261
2005	14055166	13907802	27962968	26.50	74.49	2510112
2006	14493207	14317234	28810441	31.50	69.49	3031588
2007	14943516	14738565	29682081	35.50	65.49	1877689
2008	16058157	15837480	31895637	35.50	65.49	2924397
2009	16148878	15515588	31664466	51	49	3067044
2010	16561035	15928937	32489972	97.50	03.49	4645782
2011	16985354	16353403	33338757	95.50	05.49	1133780
2012	17419724	16787524	34207248	92.50	08.49	5403265
2013	17864258	17231514	35095772	90.50	10.49	3055962
2014	18319008	17685544	36004552	88.50	12.49	3139725
2015	18659573	18274141	36933714	52.50	48.49	5595688
2016	18273505	17895618	36169123	52.50	48.49	3134014
2017	18763758	18375761	37139519	52.50	48.49	3019343

1947906	48.49	52.50	38124182	18862929	19261253	2018
1005156	48.49	52.50	39127889	19359565	19768324	2019
1269451	48.49	52.50	40150174	19865351	20284823	2020
4988112	48.49	52.50	41190658	20380179	20810479	2021

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2021).
- مسح القوة العاملة في العراق لسنة 2021.
- العمود (6) من عمل الباحثة وفقاً للمعادلة الآتية :- اعداد البطالة = اعداد الاعالة (النشيطين اقتصادياً) X معدل البطالة.

ثانياً: محدّدات البطالة في العراق للمدة (2004-2021)

1- معدّل التضخّم:-

يُعرف التضخّم بأنه ظاهرة اقتصادية ناتجة عن الزيادة المفرطة و المستمرة في الاسعار ، كذلك عُرّف بأنّه الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار على أن لا يكون هذا الارتفاع في مدّة زمنية محدودة ، و ليس لعدد محدود من السلع، وذلك لكي تقوم الدولة برسم خطط لازمة للقضاء على التضخّم وجعله في المستوى المناسب⁽¹⁾.

الجدول (2)

معدلات التضخم والبطالة في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	معدلات التضخم %	معدلات البطالة %
2004	27	8.26
2005	37	9.17
2006	2.53	5.17
2007	8.30	7.11
2008	7.2	3.15

(1) محمد سلمان العاتي ، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 1 ، العدد 4 ، جامعة واسط ، 2011، ص215.

0,14	-8,2	2009
0,12	5,2	2010
1,11	3,5	2011
9,11	7,5	2012
1,12	4,1	2013
6,10	5,2	2014
1,13	4,1	2015
8,10	07,0	2016
8,13	2,0	2017
5,13	4,0	2018
6,13	-2,0	2019
15	1	2020
5,16	0,6	2021

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاستناد على :-

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية لسنوات (2004-2020).

يتوضح من الجدول (2) أنَّ العلاقة عكسية بين معدّل التضخّم ومعدّل البطالة حسب الفكر التقليدي على عكس الفكر الحديث الذي أوضح أنَّ العلاقة بين البطالة والتضخّم غير واضحة الاتجاه، بسبب التذبذبات الحاصلة لمعدّلات التضخّم والبطالة ، ويقدر معدّل التضخّم (27%) لسنة 2004 وكان معدل البطالة للسنة نفسها هو (8,26%) ، هنا انخفض معدل البطالة بعد ذلك إلى (5,17%) في سنة 2006 مع ارتفاع معدّل التضخّم في هذه السنة ذاتها وقُدّر بـ (2,53%) ، ويعني أنَّ ارتفاع معدلات التضخّم تؤدي إلى خفض معدّلات البطالة وهي علاقة عكسية ، أمّا في سنة 2010 يبلغ معدّل التضخّم (5,2%) ثمّ ارتفع إلى (3,5%) وواصل ارتفاعه إلى (7,5%) في سنة 2012 ، نتيجة الارتفاع في أسعار النفط عالمياً أمّا البطالة فقُدّرت بـ (0,12%) لسنة 2010 ، وبعدها بدأ معدّل التضخّم بالانخفاض فوصل إلى (4,1%) لسنة 2015 ، بسبب الركود الاقتصادي و (2,0%-) لسنة 2019 فارتفعت معدلات البطالة إلى (1,13%) لسنة 2015 و

(13،6%) لسنة 2019 بسبب الاوضاع والظروف المحيطة بالبلاد، لاسيما جائحة كورونا ، وكان معدّل التضخم في سنة 2021 منخفضاً قدر بـ (0،6%) ، في حين كان معدّل البطالة مرتفعاً فقُدّر بـ (16،5%).

2- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :-

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستعمل في التحليل الاقتصادي، لأنه يساعد على توزيع الموارد الاقتصادية بالصورة التي تحقق التوازن الاقتصادي للبلد ، وهذا يعني أنه كلما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي ازداد مستوى الدخل والذي يمثل مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد، ومن ثم كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي زادت فرص العمل وانخفضت البطالة في المجتمع⁽¹⁾.

الجدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في العراق للمدة (2004-2021) مليون دينار (بالأسعار الجارية)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P)	معدل النمو السنوي %	معدلات البطالة %
	العمود (1)	العمود (2)	العمود (3)
2004	7,53235358	---	8,26
2005	6,73533598	13,38	9,17
2006	8,95587954	99,29	5,17
2007	4,111455813	60,16	7,11
2008	6,157026061	89,40	3,15
2009	6,139330210	-27,11	0,14
2010	3,177008632	05,27	0,12
2011	4,217327107	78,22	1,11
2012	7,254225490	98,16	9,11
2013	2,273587529	62,7	1,12
2014	1,266332655	-65,2	6,10

⁽¹⁾ بول ساملسون، وليام نورد هاود، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط 1، عمان، الاردن ، مطبعة الاهلية ، 2001، ص736.

1,13	-90,26	8,194680971	2015
8,10	15,1	7,196924141	2016
8,13	56,12	5,221665709	2017
5,13	32,21	0,268918874	2018
6,13	33,3	4,277884869	2019
15	-47,28	4,198774325	2020
5,16	50,51	8,301152818	2021

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاستناد على :-

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية ، المجموعات الإحصائية للسنوات (2004-2021).

و لكي يتم تحقيق انخفاض بمعدلات البطالة لأبد من تحقيق نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة هي علاقة عكسية ، فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت معدلات البطالة. و يوضح الجدول (3) ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي (13,38%) في سنة 2005 وانخفاض معدل البطالة، الذي يقدر بـ (9,17%) للسنة ذاتها ، وكلما انخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت معدلات البطالة بنقطة واحدة ، و نلاحظ في سنة 2012 أن معدل البطالة (9,11%) و ارتفع إلى (1,12%) لسنة 2013، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي من (98,16%) إلى (62,7%) على الترتيب لسنتي 2012 و 2013. و إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تعاني تذبذبات عالية بسبب أوضاع البلاد التي يمر بها والتغيرات الخارجية لاسيما بعد سنة 2003 ثم سنة 2019 نتيجة لجائحة كورونا التي دهورت الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 يقدر بـ (32,21%) و معدل البطالة للسنة نفسها هو (5,13%) وبعد ذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (33,3%) لسنة 2019. وكان معدل البطالة للسنة نفسها (6,13%)، أي ارتفعت البطالة ارتفاعاً طفيفاً مع انخفاض بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أما في سنة 2020 فانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فارتفعت البطالة إلى (15%) كما هو موضح في الجدول (3).

3- النفقات العامة:-

وتعرّف بأنها "مبلغ نقدي يصدر من الذمة المالية للحكومة، أو إحدى هيئاتها الهدف منه إشباع الحاجات العامة"⁽¹⁾، وهي تمثل أداة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية صادرة من شخص عام، و ينبغي أن يكون الإنفاق مبلغاً من المال⁽²⁾، والعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة هي علاقة عكسية، وتعني أنّه كلّما زادت الحكومة من النفقات العامة انخفضت معدّلات البطالة⁽³⁾.

الجدول (4)

النفقات العامة ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	معدلات البطالة %
	العمود (1)	العمود (2)	العمود (3)
2004	32117491	----	8,26
2005	26375175	-88,17	9,17
2006	38806679	13,47	5,17
2007	39031232	58,0	7,11
2008	59403375	19,52	3,15
2009	52567025	-51,11	0,14
2010	70134201	42,33	0,12
2011	78757666	30,12	1,11
2012	105139576	50,33	9,11
2013	119127556	30,13	1,12
2014	125321075	20,5	6,10
2015	70397515	-83,43	1,13

¹ طاهر موسى عبد ، زهير جواد الفتال ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 ، ص39.

² عبد المنعم فوزي ، وآخرون ، اقتصاديات المالية العامة ، المعارف ، الاسكندرية ، ط1 ، 1970 ، ص73-74.

³ علي محمد خليل وسليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص114-115.

8,10	-73,4	67067434	2016
8,13	07,11	75490115	2017
5,13	13,7	80873189	2018
6,13	15,38	111723523	2019
15	-90,31	76082443	2020
5,16	-03,26	102849659	2021

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المالية ، المجموعات الإحصائية للسنوات (2021-2004).

فعند ملاحظة الجدول (4) يتبين أنّ النفقات العامة بدت منخفضة إذ بلغت (26375175) دينار و سجّلت البطالة بمعدّل (9,17%) لسنة 2005 ، واستمرّت النفقات بالارتفاع وصولاً لسنة 2008، فكان معدّل النموّ السنوي للنفقات هو (19,52%) ، وانخفض معدّل النمو السنوي للنفقات في سنة 2009 حتى قُدّر بـ (51,11%-) فارتفعت معدّلات البطالة لتلك السنة فقُدّرت بـ (0,14%) ، أمّا في سنة 2015 فكان معدّل النمو السنوي للنفقات العامة يقدر بـ (83,43%-)، أي النموّ سالب منخفض وفي السنة نفسها ارتفعت معدّلات البطالة لتسجّل (1,13%). وكذلك في سنة 2020 و 2021 فسجّلت معدّلات نموّ للنفقات العامة منخفضة على الترتيب (90,31%-) ، (-03,26-)، وهنا ارتفعت معدّلات البطالة لتسجّل على التوالي (15%) و (5,16%)، وذلك يعني أنّه كلّما زادت الحكومة من النفقات العامة انخفضت البطالة فالعلاقة عكسية.

4- سعر الفائدة الحقيقي:

يمثّل سعر الفائدة الحقيقي بديلاً عن نموّ مخزون رأس المال ، فارتفاعه يؤدّي إلى انخفاض معدّل البطالة، إذ يؤدّي إلى ارتفاع حجم الإنتاج ومن ثمّ ارتفاع حجم الطلب الكلي ما يعني أنّه يؤدّي إلى ارتفاع و زيادة عرض العمل نتيجة لتحسّن الاجور⁽¹⁾.

¹ (صالح بن علي، قياس أثر المتغيّرات الاقتصادية على معدّل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، للسنة 2020-2021 ، ص11.

الجدول (5)

سعر الفائدة الحقيقي ومعدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي	معدل النمو السنوي %	معدلات البطالة %
	العمود (1)	العمود (2)	العمود (3)
2004	-5,17	---	8,26
2005	-5,21	86,22	9,17
2006	-7,33	74,56	5,17
2007	-3,7	-34,78	7,11
2008	8,15	-44,316	3,15
2009	13,15	-24,4	0,14
2010	35,7	-42,51	0,12
2011	9,3	-94,46	1,11
2012	4,3	-82,12	9,11
2013	5,4	35,32	1,12
2014	4,4	-22,2	6,10
2015	9,4	36,11	1,13
2016	3,5	16,8	8,10
2017	9,5	32,11	8,13
2018	7,5	-39,3	5,13
2019	3,5	-02,7	6,13
2020	4,3	-88,55	15
2021	5,3	87,2	5,16

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

- البنك المركزي العراقي ، للنشرة السنوية ، أعداد مختلفة 2004-2021 .

يتّضح من بيانات الجدول (5) أنّ أسعار الفائدة الحقيقية في مدّة البحث سلبية في الأغلب، وذلك نتيجة ارتفاع التضخمّ وأسعار الفائدة الاسمية ، وتطبيقاً لمعادلة فيشر (سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - التضخم) ، فإنّ الاقتصاد العراقي ذو سعر فائدة سلبي⁽¹⁾ ، فانخفاض اسعار الفائدة يحفّز على الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من الإنفاق، و زيادة النشاط وكذلك المبيعات وارتفاع الأرباح ، أي انخفاض معدّلات البطالة ، أد إنّ العلاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي و معدّلات البطالة و يظهر ذلك من خلال بيانات الجدول (5) ، ففي المدّة (2004-2007) شهدت انخفاض بسعر الفائدة الحقيقي و بالمقابل واجهه انخفاض بمعدّلات البطالة للمدّة نفسها ، أي كلّما انخفض سعر الفائدة الحقيقي أدى ذلك إلى انخفاض معدّلات البطالة. وفي سنة (2008) كان سعر الفائدة مرتفعاً، وأيضاً شهدت معدّلات البطالة ارتفاعاً قدر بـ(3،15%)، أمّا في المدّة (2010-2014) شهدت انخفاضاً واضحاً بسعر الفائدة الحقيقي و انخفاض بمعدّلات البطالة للمدّة نفسها ، في حين كانت المدة (2015-2018) تتمتع بتذبذب بأسعار الفائدة الحقيقية في البلاد، فقابله تذبذب واضح بمعدّلات البطالة. وفي سنة (2021) كان سعر الفائدة الحقيقي (3،5%) منخفضاً لكن رغم هذا الانخفاض بأسعار الفائدة إلا أنّ معدّلات البطالة شهدت ارتفاعاً بسبب ما خلّفته آثار كورونا في البلاد إذ قدّرت معدّلات البطالة للسنة نفسها بحوالي (5،16%) ، أمّا ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية فيساعد على ارتفاع معدّلات البطالة، وذلك بسبب قلّة الطلب على الاقراض ومنه إلى قلّة الشراء و النشاط الاقتصادي و هذا الأمر يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج و ارتفاع معدّلات البطالة.

4- معدّلات التبادل التجاري

يُعرّف معدّل التبادل التجاري الدولي بأنّه علاقة بين أسعار الصادرات وكمياتها وأسعار الواردات وكمياتها، فهو مقدار ما تحصل عليه الدولة مقابل ما يتمّ إنفاقه ، ويمثّل أحد أهمّ الأسعار النسبية في الاقتصاد المفتوح ، كذلك يعكس الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات فيعبر عنه بخطّ السعر الدولي، ويتحدّد بتفاعل منحنى الطلب المتبادل للدولتين المصدرة والمستوردة⁽²⁾. ونلاحظ من الجدول(6) أنّ حجم الصادرات والاستيرادات ظهرت بصورة غير متكافئة، فإنّ قيمة الصادرات في المدّة (2004-2008) شهدت ارتفاعاً واضحاً، وبلغت في سنة (2008) حوالي (118،025،76) ، في حين كانت الاستيرادات في المدّة نفسها متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع ، فبلغت الاستيرادات بهذه المدّة تقريباً ما قيمته (35،994،003) ، حينما شهد معدّل التبادل التجاري زيادة بارزة، وهي تقريباً (22،211%) في سنة (2008) ، و كانت معدّلات البطالة في سنة (2004) مرتفعة إذ بلغت (8،26%) بسبب توقف بعض المشروعات و المصانع عن الإنتاج، وبسبب تدهور الوضع الأمني، وبعدها بدأت معدّلات البطالة بالانخفاض بصورة يسيرة إلى أن عاودت الارتفاع في سنة (2008) ، فبلغت حوالي (3،15%) ، نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي، والصناعي، والخدمي. أمّا في سنة (2009) فقد انخفضت قيمة الصادرات إلى (46،544،940) وارتفعت قيمة

¹) Shaker Hammood sallal ، Hasan khalf Radhi، Analysis the Relation between the Real Interest Rate and its shares of Total Expenditure from (GDP) in the Iraqi economy، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ، الادارية ، المجلد 10 ، العدد 21 ، السنة 2018م ، ص424.

2) فايز عبد الهادي أحمد محمود ، محددات معدل التبادل التجاري ، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ج3، 2021، ص1252

الاستيرادات إلى حوالي (410,227,38)، ومعدل التبادل التجاري انخفض إلى ما يقدر بـ (76,121%) ، و بالنتيجة انخفاض معدلات البطالة في المدة نفسها ، وذلك نتيجة انخفاض معدلات التبادل التجاري ولا سيما انخفاض الاستيرادات والاعتماد على الإنتاج المحلي ، وقد عاودت الصادرات الارتفاع خلال المدة (2010-2012) ، كذلك شهدت المدة نفسها ارتفاع بالاستيرادات أيضاً ، حينما كانت معدلات التبادل قد سجلت ارتفاعاً بلغ (67,138% ، 10,196% ، 84,187%) ، في حين كانت معدلات البطالة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت للمدة نفسها حوالي (0,12% ، 1,11% ، 9,11%) ، أما في سنة (2013) فانخفضت الصادرات بشكل ملحوظ حتى بلغت ما يقدر بحوالي (654,670,104) ، ومن جهة أخرى شهدت الاستيرادات انخفاضاً أيضاً فقدرت بـ (182,273,58) ، و سجلت معدلات التبادل التجاري انخفاضاً قدر تقريباً (62,179%) ، في حين معدل البطالة قد كان مرتفعاً إذ بلغ حوالي (1,12%) . و شهدت صادرات و استيرادات العراق انخفاضاً واضحاً في المدة (2014-2016) نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية وسوء الإدارة ودخول (داعش) للأراضي العراقية ، وهذا أدى إلى تراجع الأعمال وتردي الأوضاع مع دول الخارج و تراجع العمل في التجارة الخارجية كذلك عدم إقرار موازنة 2014 ، بينما كانت معدلات التبادل التجاري كالاتي بالترتيب (80,185% ، 78,125% ، 88,139%) ، أما معدلات البطالة فكانت مقدرة بـ (6,10% ، 8,13% ، 8,10%) ، حينما شهدت الصادرات و الاستيرادات و معدلات التبادل التجاري تفاوتاً ما بين الارتفاع والانخفاض في المدة (2017-2019) ، أما في سنة (2020) فقد انخفضت الصادرات بحوالي (200,173,56)، وذلك بسبب تفشي الفايروس (كوفيد-19) مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والتذبذب في التجارة الخارجية مما أدى إلى انخفاضها. وبلغت الاستيرادات للسنة نفسها تقريباً (000,780,57) ومن بعد ذلك انخفض معدل التبادل التجاري لتلك السنة إذ بلغ حوالي (22,97%) ، و في المدة نفسها ارتفعت معدلات البطالة إلى (15%) و شهد الاقتصاد العالمي تعافياً ملموساً عام (2021)، نتيجة تحسن الوضع الصحي عالمياً ومحلياً وارتفاع معدلات التطعيم حول العالم وتراجع الإصابات (بكوفيد-19) وقد بدأ النمو الاقتصادي في العراق بالتعافي تدريجياً ، فشهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت حوالي (002,560,121) في سنة (2021) ، أما الاستيرادات فقد ارتفعت إلى ما قدر بـ (162,438,20) لتلك السنة ، و شهدت معدلات التبادل التجاري ارتفاعاً ملحوظاً بلغ حوالي (77,594%)، في حين معدلات البطالة قدرت بـ (15,16%)، إذ إن العلاقة بين معدلات التبادل التجاري والبطالة عكسية.

الجدول (6)

معدّلات التبادل التجاري في العراق للسنوات (2004-2021)(مليون دينار)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	معدّلات التبادل التجاري (%)	معدّلات البطالة (%)
	العمود (1)	العمود (2)	العمود (3)	العمود (4)
2004	120,860,25	504,930,30	61,83	8,26
2005	893,810,34	938,382,29	47,118	9,17
2006	043,786,44	636,444,27	19,163	5,17
2007	450,685,49	695,952,22	49,216	7,11
2008	118,025,76	003,994,35	22,211	3,15
2009	940,544,46	410,227,38	76,121	0,14
2010	880,563,60	760,673,43	67,138	0,12
2011	770,226,93	610,540,47	10,196	1,11
2012	694,847,109	730,480,58	84,187	9,11
2013	654,670,104	182,273,58	62,179	1,12
2014	846,921,97	200,703,52	80,185	6,10
2015	320,080,61	710,562,48	78,125	1,13
2016	210,503,48	220,674,34	88,139	8,10
2017	210,495,68	540,060,45	01,152	8,13
2018	400,678,102	840,425,54	66,188	5,13

6,13	33,140	220,184,69	150,086,97	2019
15	22,97	000,780,57	200,173,56	2020
5,16	77,594	160,438,20	002,560,121	2021

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاستناد على :-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية متفرقة للمدة (2021-2004).
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعات الإحصائية للمدة (2021-2004).
- *العمود (3) من عمل الباحثة وفقاً للمعادلة الآتية :- (معدل التبادل التجاري= الصادرات / الاستيرادات 100X).

المبحث الثالث: قياس أثر بعض محددات البطالة في العراق للمدة (2021-2004)

أولاً: تحديد متغيرات النموذج القياسي و وصفها

بههدف قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في العراق للمدة (2021- 2004) تم استخدام نموذج (VRA) بوصفه النموذج الأمثل لتحديد العلاقة بين البطالة ومحدداتها من المتغيرات الاقتصادية وبناء على مجموع من الاختبارات ، وتتمثل هذه المتغيرات بالآتي :-

1. المتغيرات المستقلة وتشمل التضخم ويرمز له برمز (I_t) ، الناتج المحلي الإجمالي (Gdp_t) ، الإنفاق العام (E_t) ، سعر الفائدة الحقيقي (R_t) ومعدلات التبادل التجاري (Ex_t) .
2. المتغير التابع و يمثل في أعداد البطالة ويرمز لها بالرمز (U_t) .

وقد تم بناء النموذج القياسي بإتباع مراحل البحث في القياس الاقتصادي ، عن طريق إخضاع المتغيرات إلى مجموعة من الاختبارات لبيان مدى معنوية النموذج المقدر وبعد تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية ، و يمكن كتابة معادلة النموذج القياسي على النحو الآتي :

$$U_t = \alpha + \beta_1 I_t + \beta_2 Gdp_t + \beta_3 E_t + \beta_4 R_t + \beta_5 Ex_t + ei \dots \dots (1)$$

ثانياً: اختبار الاستقرار

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام ، والتأكد من استقرارها أو سكونها ، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، وذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة (unit root tests) ، وذلك باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لاختبار فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ، أي عدم استقرار السلسلة الزمنية ⁽¹⁾،

⁽¹⁾ أحمد سلامي ، محمد شبيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2011-1970) مجلة الباحث ، العدد 13 ، 2014، ص4.

وقد بيّنت نتائج اختبار الاستقرارية المتوصّل لها باستعمال اختبار (Augmented Dickey-Fuller) أنّ المتغيرات جميعها غير مستقرّة عند المستوى Level ولكنّها استقرّت عند أخذ الفرق الأول لها ، لذا فإنّ متغيرات الدراسة جميعها مستقرّة عند 1st difference ، وكما هو مبين في الجدول (7):

الجدول (7)

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار	Intercept	Trend & Intercept	None	حالة السكون
U	ADF	-2.303	-2.291	-0.462	غير ساكنة في Level
	الاحتمالية	0.174	0.432	0.511	
	ADF	7.771	-7.702	-7.830	ساكنة في 1st difference
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	
I	ADF	-3.480	-2.194	-3.870	غير ساكنة في Level
	الاحتمالية	0.117	0.484	0.173	
	ADF	-4.893	-5.601	-4.597	ساكنة في 1st difference
	الاحتمالية	0.001	0.001	0.000	
GDP	ADF	-1.555	-2.361	0.729	غير ساكنة في Level
	الاحتمالية	0.500	0.396	0.870	
	ADF	-8.473	-8.425	-8.306	ساكنة في 1st difference
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	
E	ADF	-1.808	-1.995	-0.021	غير ساكنة في Level
	الاحتمالية	0.373	0.593	0.67	
	ADF	-8.300	-8.269	-8.306	ساكنة في 1st difference
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	

R	ADF	-4.018	-2.008	-3.600	غير ساكنة في Level
	الاحتمالية	0.386	0.586	0.072	
	ADF	-6.632	-6.639	-6.667	ساكنة في 1st difference
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	
EX	ADF	-1.056	-1.469	0.342	غير ساكنة في Level
	الاحتمالية	0.728	0.830	0.781	
	ADF	-8.360	-8.438	-8.306	ساكنة في 1st difference
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج القياسي

1- اختبار التكامل المشترك

قبل القيام باختبار التكامل المشترك سنحدّد فترات الإبطاء التي يتضمّنّها النموذج القياسي وبالاغتماد على معيار اكايك (AIC) ، وشوارتز (SC) ، ومعيار هانان كوين (HQ) ، ومعيار التنبؤ النهائي (FPE) ، علاوة على معيار المعدّل لنسبة الإمكان (LR) الذي يختبر فرضية معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائياً ، وتشير نتائج هذا الاختبار إلى أنّ الفترة الخامسة هي فترة الإبطاء الأمثل ، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (8)

معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى

L	ag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
-	0	4285.245	NA	1.20e+49	130.0377	130.2368	130.1164
-	1	4012.283	488.0226	9.19e+45	122.8571	124.2505*	123.4077*

-						
2	4006.544	9.216849	2.36e+46	123.7741	126.3618	124.7966
-						
3	3995.945	15.09528	5.46e+46	124.5438	128.3259	126.0383
-						
4	3946.291	61.69179	4.15e+46	124.1300	129.1065	126.0965
-		102.7608	8.34e+45	122.2849		
5	3849.402	*	*	*	128.4558	124.7233
-						
6	3837.018	10.88323	2.54e+46	123.0005	130.3657	125.9109

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

وفقاً لاختبار جذر الوحدة السابق ، اتضح أن كل متغير على حدته مستقر عند الفرق الأول ؛ لذا سوف يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل المستقرة ومن الرتبة نفسها باستعمال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وباعتماد على منهجية جوهانسن (Johansen Conintegration Test)، وتم باستعمال اختبارين هما: اختبار الأثر λ_{trace} trace test (واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max})). إذ يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r مقابل الفرضية البديلة: إن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $r + 1$ (1). وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك في الجدول (9) إلى رفض فرضية العدم ($r=0$) والتي تنص على عدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، وقبول الفرضية البديلة ($r=1$)، وذلك لأن قيم اختبار Trace واختبار Maximum Eigenvalue أكبر من القيم الحرجة ، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين التغيرات في المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة في العراق.

¹ (علي يوسفات ،البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص9.

الجدول (9)

نتائج اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesize				
d		Trace	0.05	
No. of			Critical	
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Value	Prob.**
None	0.333333	84.12236	95.75366	0.2405
At most 1	0.301922	57.36167	69.81889	0.3252
At most 2	0.205054	33.63964	47.85613	0.5216
At most 3	0.165998	18.49386	29.79707	0.5298
At most 4	0.074025	6.513604	15.49471	0.6348
At most 5	0.021548	1.437701	3.841465	0.2305

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesize				
d		Max-Eigen	0.05	
No. of			Critical	
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Value	Prob.**
None	0.333333	26.76070	40.07757	0.6498

At most 1	0.301922	23.72203	33.87687	0.4760
At most 2	0.205054	15.14578	27.58434	0.7366
At most 3	0.165998	11.98025	21.13162	0.5496
At most 4	0.074025	5.075903	14.26460	0.7322
At most 5	0.021548	1.437701	3.841465	0.2305

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

2- تقدير نموذج VAR

بعد التأكد من أن المتغيرات جميعها الداخلة في النموذج مستقرة ويوجد بينها تكامل مشترك علاوة على تحديد فترة التباطؤ المثلى، والتي سيتم استعمالها في النموذج من أجل التوصل الى نتائج أكثر دقة ، يمكن إجراء اختبار VAR ، وتلخيص أهم النتائج في الجدول الآتي:

الجدول(10)

نتائج نموذج VAR

	U	I	GDP	E	EX	R
U(-1)	0.741387 (0.14249) [5.20325]	-3.78E-07 (8.1E-07) [-0.46963]	-0.440148 (3.93603) [-0.11183]	-0.213640 (1.60942) [-0.13274]	-4.01E-06 (1.1E-05) [-0.36990]	-2.64E-07 (6.7E-07) [-0.39371]
U(-2)	1.64E-16 (0.16062) [1.0e-15]	9.30E-22 (9.1E-07)	3.61E-15 (4.43706)	-1.21E-17 (1.81428)	1.33E-20 (1.2E-05)	1.43E-21 (7.6E-07)
		[1.0e-15]	[8.1e-16]	[-6.7e-18]	[1.1e-15]	[1.9e-15]
U(-3)	-1.30E-16	3.06E-22	-1.23E-14	-1.57E-15	-1.29E-20	-9.37E-22

	(0.16062)	(9.1E-07)	(4.43706)	(1.81428)	(1.2E-05)	(7.6E-07)
	[-8.1e-16]	[3.4e-16]	[-2.8e-15]	[-8.7e-16]	[-1.1e-15]	[-1.2e-15]
U(-4)						
	-0.700055	-1.28E-06	1.664439	-0.840323	3.06E-07	-5.29E-07
	(0.17137)	(9.7E-07)	(4.73384)	(1.93563)	(1.3E-05)	(8.1E-07)
	[-4.08514]	[-1.32284]	[0.35160]	[-0.43413]	[0.02348]	[-0.65506]
U(-5)						
	0.526426	4.88E-07	-2.540308	0.645848	-9.35E-06	1.11E-07
	(0.15213)	(8.6E-07)	(4.20254)	(1.71839)	(1.2E-05)	(7.2E-07)
	[3.46030]	[0.56690]	[-0.60447]	[0.37585]	[-0.80830]	[0.15494]
I(-1)						
	33260.09	0.894554	-68976.95	176702.7	-1.222376	0.077652
	(36081.3)	(0.20405)	(996716.)	(407550.)	(2.74420)	(0.16993)
	[0.92181]	[4.38407]	[-0.06920]	[0.43357]	[-0.44544]	[0.45696]
I(-2)						
	3.38E-11	1.51E-16	9.16E-10	1.67E-10	2.60E-15	6.57E-17
	(35191.1)	(0.19901)	(972123.)	(397494.)	(2.67650)	(0.16574)
	[9.6e-16]	[7.6e-16]	[9.4e-16]	[4.2e-16]	[9.7e-16]	[4.0e-16]
I(-3)						
	8.19E-14	-3.03E-17	2.15E-11	9.37E-12	-8.68E-17	1.40E-16

	(35191.1)	(0.19901)	(972123.)	(397494.)	(2.67650)	(0.16574)
	[2.3e-18]	[-1.5e-16]	[2.2e-17]	[2.4e-17]	[-3.2e-17]	[8.4e-16]
I(-4)	-40303.72	0.196053	628607.7	454506.1	1.157566	-0.150658
	(35813.0)	(0.20253)	(989303.)	(404519.)	(2.72380)	(0.16867)
	[-1.12539]	[0.96803]	[0.63540]	[1.12357]	[0.42498]	[-0.89321]
I(-5)	1581.891	-0.174655	-743802.7	-523499.3	-0.677470	0.149203
	(30416.7)	(0.17201)	(840234.)	(343566.)	(2.31337)	(0.14325)
	[0.05201]	[-1.01537]	[-0.88523]	[-1.52372]	[-0.29285]	[1.04153]
GDP(-1)	-0.005101	-6.15E-09	0.709299	-0.052051	-2.36E-07	-7.79E-09
	(0.01665)	(9.4E-08)	(0.46000)	(0.18809)	(1.3E-06)	(7.8E-08)
	[-0.30632]	[-0.06534]	[1.54195]	[-0.27673]	[-0.18629]	[-0.09933]
GDP(-2)	2.91E-17	6.60E-23	1.18E-15	-1.33E-17	2.63E-21	1.70E-22
	(0.01942)	(1.1E-07)	(0.53651)	(0.21938)	(1.5E-06)	(9.1E-08)
	[1.5e-15]	[6.0e-16]	[2.2e-15]	[-6.1e-17]	[1.8e-15]	[1.9e-15]
GDP(-3)	3.09E-17	1.65E-23	-1.65E-15	-1.28E-16	-4.49E-22	4.06E-23
	(0.01942)	(1.1E-07)	(0.53651)	(0.21938)	(1.5E-06)	(9.1E-08)
	[1.6e-15]	[1.5e-16]	[-3.1e-15]	[-5.8e-16]	[-3.0e-16]	[4.4e-16]

GDP(-4)	-0.046529	1.57E-07	0.793612	0.889269	-2.51E-06	6.19E-08
	(0.02077)	(1.2E-07)	(0.57385)	(0.23464)	(1.6E-06)	(9.8E-08)
	[-2.23983]	[1.34060]	[1.38295]	[3.78986]	[-1.58550]	[0.63238]
GDP(-5)	0.030697	-2.34E-07	-0.538286	-0.797252	2.62E-06	-1.05E-07
	(0.01872)	(1.1E-07)	(0.51723)	(0.21149)	(1.4E-06)	(8.8E-08)
	[1.63947]	[-2.20954]	[-1.04071]	[-3.76968]	[1.83739]	[-1.19509]
E(-1)	0.005956	6.69E-08	0.184152	0.949738	3.61E-07	2.56E-08
	(0.02322)	(1.3E-07)	(0.64149)	(0.26230)	(1.8E-06)	(1.1E-07)
	[0.25650]	[0.50957]	[0.28707]	[3.62080]	[0.20412]	[0.23439]
E(-2)	-2.49E-17	2.29E-23	-2.90E-16	1.46E-16	-3.69E-21	-1.80E-22
	(0.02950)	(1.7E-07)	(0.81478)	(0.33316)	(2.2E-06)	(1.4E-07)
	[-8.4e-16]	[1.4e-16]	[-3.6e-16]	[4.4e-16]	[-1.6e-15]	[-1.3e-15]
E(-3)	-3.32E-17	-3.11E-23	9.51E-16	-1.14E-16	1.30E-21	-8.04E-23
	(0.02950)	(1.7E-07)	(0.81478)	(0.33316)	(2.2E-06)	(1.4E-07)
	[-1.1e-15]	[-1.9e-16]	[1.2e-15]	[-3.4e-16]	[5.8e-16]	[-5.8e-16]

E(-4)	0.039932	-2.13E-07	-1.833444	-1.321348	5.17E-07	-1.28E-07
	(0.03001)	(1.7E-07)	(0.82895)	(0.33895)	(2.3E-06)	(1.4E-07)
	[1.33069]	[-1.25467]	[-2.21176]	[-3.89833]	[0.22662]	[-0.90719]
E(-5)	-0.018800	3.03E-07	1.324168	1.124310	-7.24E-07	1.66E-07
	(0.02824)	(1.6E-07)	(0.77999)	(0.31893)	(2.1E-06)	(1.3E-07)
	[-0.66583]	[1.90044]	[1.69767]	[3.52524]	[-0.33703]	[1.25075]
EX(-1)	1466.622	-0.009534	32906.75	10098.81	0.935490	-0.004767
	(3835.28)	(0.02169)	(105946.)	(43320.6)	(0.29170)	(0.01806)
	[0.38240]	[-0.43958]	[0.31060]	[0.23312]	[3.20707]	[-0.26390]
EX(-2)	-8.56E-12	-2.53E-17	-4.53E-10	-5.01E-11	-8.61E-16	-3.76E-17
	(4684.41)	(0.02649)	(129403.)	(52911.9)	(0.35628)	(0.02206)
	[-1.8e-15]	[-9.5e-16]	[-3.5e-15]	[-9.5e-16]	[-2.4e-15]	[-1.7e-15]
EX(-3)						
	-5.41E-12	-8.70E-18	4.35E-10	6.41E-11	2.79E-16	-2.92E-17

	(4684.41)	(0.02649)	(129403.)	(52911.9)	(0.35628)	(0.02206)
	[-1.2e-15]	[-3.3e-16]	[3.4e-15]	[1.2e-15]	[7.8e-16]	[-1.3e-15]
EX(-4)	10928.83	-0.141574	-20774.90	-182499.7	0.639008	-0.029043
	(9938.77)	(0.05621)	(274550.)	(112261.)	(0.75590)	(0.04681)
	[1.09962]	[-2.51886]	[-0.07567]	[-1.62567]	[0.84536]	[-0.62046]
EX(-5)	-1615.727	0.104771	-43556.68	203452.7	-1.085773	0.026187
	(9994.95)	(0.05652)	(276102.)	(112896.)	(0.76018)	(0.04707)
	[-0.16165]	[1.85358]	[-0.15776]	[1.80212]	[-1.42832]	[0.55630]
R(-1)	-51048.61	-0.141787	-385734.3	-302913.0	0.338393	0.727909
	(50950.0)	(0.28813)	(1407450)	(575496.)	(3.87506)	(0.23996)
	[-1.00194]	[-0.49209]	[-0.27407]	[-0.52635]	[0.08733]	[3.03345]
R(-2)	-5.46E-11	-6.45E-16	-1.19E-09	-2.47E-10	-4.34E-16	-3.24E-16
	(45078.0)	(0.25492)	(1245241)	(509170.)	(3.42846)	(0.21230)
	[-1.2e-15]	[-2.5e-15]	[-9.5e-16]	[-4.9e-16]	[-1.3e-16]	[-1.5e-15]
R(-3)	9.94E-12	1.99E-16	-1.24E-10	4.78E-10	9.30E-16	-2.03E-17
	(45078.0)	(0.25492)	(1245241)	(509170.)	(3.42846)	(0.21230)

	[2.2e-16]	[7.8e-16]	[-1.0e-16]	[9.4e-16]	[2.7e-16]	[-9.5e-17]
R(-4)	23836.02	0.341727	-1619913.	-858101.6	-0.495142	-0.368135
	(45893.3)	(0.25953)	(1267763)	(518379.)	(3.49047)	(0.21614)
	[0.51938]	[1.31669]	[-1.27777]	[-1.65536]	[-0.14186]	[-1.70319]
R(-5)	-49103.17	-0.463126	1215501.	611887.0	0.274168	0.142194
	(45262.5)	(0.25597)	(1250338)	(511254.)	(3.44249)	(0.21317)
	[-1.08485]	[-1.80932]	[0.97214]	[1.19684]	[0.07964]	[0.66703]
C	2465808.	17.57459	53616176	11605751	152.1628	11.89120
	(1529931)	(8.65203)	(4.2E+07)	(1.7E+07)	(116.361)	(7.20555)
	[1.61171]	[2.03127]	[1.26863]	[0.67159]	[1.30768]	[1.65028]
R-squared	0.790013	0.941559	0.927578	0.929533	0.800526	0.853898
Adj. R-squared	0.615024	0.892858	0.867226	0.870811	0.634298	0.732146
Sum sq. resids	2.70E+13	864.5599	2.06E+16	3.45E+15	156376.2	599.6441
S.E. equation	866563.1	4.900567	23938057	9788095.	65.90739	4.081272
F-statistic	4.514640	19.33341	15.36955	15.82935	4.815833	7.013419
Log likelihood	-990.3030	-180.7461	-1212.655	-1152.737	-354.8724	-168.4889
Akaike AIC	30.48666	6.320778	37.12404	35.33543	11.51858	5.954894
Schwarz SC	31.50674	7.340860	38.14412	36.35551	12.53866	6.974975
Mean dependent	3052029.	8.592239	2.03E+08	76456645	186.7578	8.794328

S.D. dependent 1396636. 14.97151 65695091 27232392 108.9860 7.885808

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

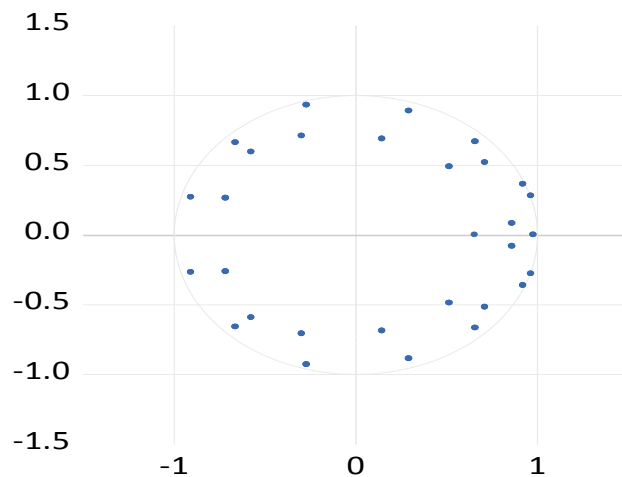
يلاحظ من الجدول (10) أن قيمة R^2 بلغت (79%) أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر ما قيمته (79%) من التغيرات الحاصلة في النموذج ، وأن ما مقداره (21%) تعود إلى متغيرات أخرى خارج النموذج. أما قيمة (F) المحتسبة والبالغة (4.51) فهي أعلى من الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج ككل، ولاختبار صلاحية النموذج القياسي سوف نستعين بالاختبارات الآتية :

1-اختبار AR : يستعمل هذا الاختبار لبيان استقرارية النموذج القياسي، والكشف عن وجود ارتباط بين متغيرات البحث ، ونلاحظ من الشكل (1) أن الجذور جميعها تقع داخل الدائرة ، ومن ثم فالنموذج مستقر ديناميكيا ، وهذا يؤكد بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين أو ارتباط الأخطاء.

الشكل (1)

استقرارية النموذج القياسي

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

2- اختبار LM : يستعمل هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج ، و نلاحظ من الجدول (11) أن القيم الاحتمالية لاختبار F-stat أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي.

الجدول (11)

القيم الاحتمالية لاختبار F-stat

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.323800	36	1.0000	0.233302	112.5)،(36	1.0000
2	10.20425	36	1.0000	0.256213	112.5)،(36	1.0000
3	17.78989	36	0.9953	0.460190	112.5)،(36	0.9955
4	286.9124	36	0.0000	25.50839	112.5)،(36	0.0000
5	8.454134	36	1.0000	0.210824	112.5)،(36	1.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

3-اختبار Heteroskedasticity Tests: لاختبار فرضية ثبات تباين البواقي نعتمد على اختبار Heteroskedasticity Tests ، وتشير نتائج الجدول (12) إلى عدم وجود دليل إحصائي على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي ، ما يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين.

الجدول (12)

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
1196.822	1092	0.6143

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

3-اختبار السببية Granger Causality Tests

يقوم اختبار السببية على اختبار فرضية عدم وجود علاقة أو تأثير في المدى القصير بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، ونلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيم f المحسوبة ، والقيم الاحتمالية Probability ، أظهرت بالنتائج عدم وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين البطالة (U) وكُلُّ من التضخم (I) ومعدلات التبادل التجاري (Ex) سعر الفائدة الحقيقي (R)، لأنَّ القيم الاحتمالية أكبر من 5%. في حين أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين البطالة والإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي ، إذ ظهرت القيمة الاحتمالية (0.03) و(0.05) على التوالي، وبذلك نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة، أي إنَّ التغيّرات في القة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي سببت تغيّرات في معدلات البطالة .

الجدول (13)

نتائج اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-	
		Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause E	67	1.22706	0.3087
E does not Granger Cause EX		2.38819	0.0493
GDP does not Granger Cause E	67	7.36711	2.E-05
E does not Granger Cause GDP		3.21956	0.0126
I does not Granger Cause E	67	0.28962	0.9168
E does not Granger Cause I		0.36331	0.8715
R does not Granger Cause E	67	1.25224	0.2974
E does not Granger Cause R		0.48837	0.7835
U does not Granger Cause E	67	0.37085	0.8665
E does not Granger Cause U		1.09360	0.0342

GDP does not Granger Cause EX	67	4.50703	0.0016
EX does not Granger Cause GDP		0.78983	0.5615
I does not Granger Cause EX	67	0.45920	0.8049
EX does not Granger Cause I		1.60452	0.1739
R does not Granger Cause EX	67	0.09925	0.9919
EX does not Granger Cause R		0.08204	0.9948
U does not Granger Cause EX	67	0.56689	0.7249
EX does not Granger Cause U		0.85673	0.5159
I does not Granger Cause GDP	67	0.23129	0.9473
GDP does not Granger Cause I		0.57337	0.7201
R does not Granger Cause GDP	67	1.10525	0.3680
GDP does not Granger Cause R		0.78736	0.5632
U does not Granger Cause GDP	67	0.01948	0.9998
GDP does not Granger Cause U		2.35787	0.0518
R does not Granger Cause I	67	1.42911	0.2281
			0.6058
I does not Granger Cause R		0.72746	
U does not Granger Cause I	67	0.03370	0.9994
I does not Granger Cause U		0.10395	0.9909

U does not Granger Cause R	67	0.07285	0.9960
R does not Granger Cause U		0.07289	0.9960

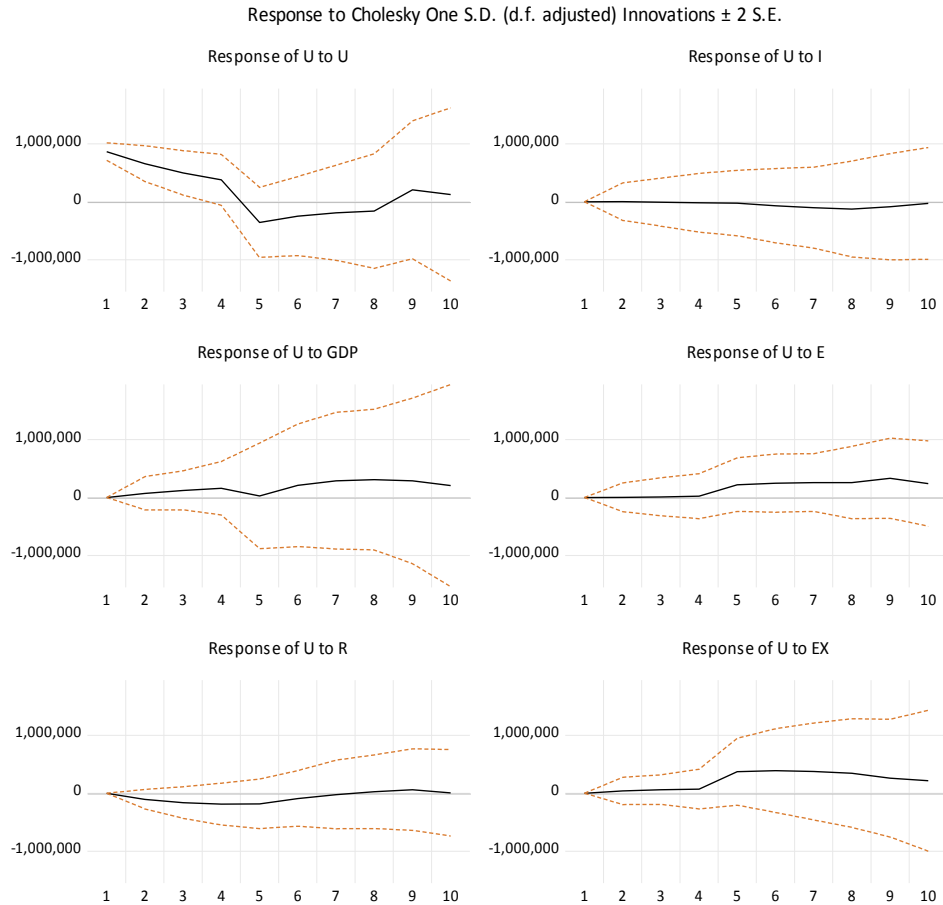
المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

4- تحليل دوال الاستجابة النبضية

يمكن بيان أثر صدمة تغير المتغيرات الاقتصادية على البطالة من تحليل دوال الاستجابة النبضية "functions response Impulse of Analyse"، والتي تقيس مقدار الاستجابة الطبيعية لكل متغير مع نفسه، ومع المتغيرات الأخرى، ويلاحظ من الشكل (2) نتائج استجابة المتغير التابع (البطالة) للتغير في المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة، أي f حسب تقديرات دوال الاستجابة النبضية الممتدة على 10 سنوات، ونلاحظ أن استجابة البطالة لحدوث صدمة إيجابية في المتغير التضخم (i) بمقدار بـ 1% لا يؤدي إلى تغير، إذ كان المتغير يتمحور حول الصفر حتى السنة السادسة وبعدها نلاحظ أنه انخفض ليصل إلى ما دون الصفر. أما علاقة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والبطالة فنلاحظ أن استجابة البطالة للتغيرات في (GDP) يميل إلى الارتفاع في السنوات الأربعة الأولى ليصل إلى صفر في السنة الخامسة، ثم يرتفع في السنوات الأخيرة، في حين كانت استجابة البطالة للتغيرات في الإنفاق الحكومي (E) منخفضة في السنوات الأولى ولكن ارتفعت في السنة السادسة واستمرت في الارتفاع لنهاية المدة، في حين نلاحظ عدم وجود أي استجابة للبطالة عند حدوث تغيرات في سعر الفائدة الحقيقي (R)، ونلاحظ استجابة البطالة لصدمة تغير معدلات التبادل التجاري (Ex) ولكن تبدأ من الفترة الرابعة وتستمر إلى السنة العاشرة.

الشكل (2)

دوال استجابة النبضة



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاستناد على برنامج Eviews

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- إنَّ أعداد البطالة في سنة (2004) (3236261) ارتفعت إلى (4988112) في سنة (2021)، و كانت بطالة الإناث أقلَّ من بطالة الذكور ، إذ قُدِّرَت بطالة الإناث في سنة (2004) بحوالي (1099151) ، في حين قُدِّرَت بطالة الذكور بـ (2137110) ، و سُجِّلَت بطالة الإناث في سنة (2021) حوالي (3278607) في حين قُدِّرَت بطالة الذكور بحوالي (1709505).
- 2- نلاحظ من نتائج النموذج القياسي وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية (محدّات البطالة) و معدّلات البطالة.
- 3- بيّن اختبار السببية (Granger) وجود علاقة سببية و باتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.
- 4- إثبات صحّة الفرضية بأنَّ هناك علاقة عكسية بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدّلات البطالة .

ثانياً: التوصيات

1. تأهيل اليد العاملة و توجيه الطلبة إلى ما يلزم متطلبات السوق الاقتصادية و دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة و التقليل من أسعار الفائدة على القروض المتوسطة والصغيرة وبهذا يُنمّ القضاء على جزء من البطالة .
2. تشغيل القطاعات الاقتصادية جميعاً والتنوع في الاستثمارات والنتائج المحلي الإجمالي ، والخروج من التبعية البترولية ، فذلك يؤدي إلى فتح مناصب عمل جديدة تستوعب أغلب المتعطلين والباحثين عن عمل، وهذا يسهم في التقليل من البطالة.
3. الاعتماد على اليد العاملة المحلية ، وتقليل الاعتماد على الأيدي المستوردة أو العمالة الخارجية.
4. اعتماد استراتيجية التنوع الاقتصادي ، كآلية للخروج من التبعية البترولية، مما يسهم في رفع إمكانية الاستثمارات والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فيؤدي ذلك إلى إيجاد مناصب عمل جديدة وتراجع معدلات البطالة.

المصادر:

المصادر العربية :

1. أحمد سلامي ، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادّخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011) مجلّة الباحث ،العدد 13 ، 2014.
2. إسراء سعيد صالح ، قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة (2004-2017)، مجلّة الادارة والاقتصاد ، العدد 128\حزيران\سنة 2021.
3. البنك المركزي العراقي ، للنشرة السنوية ، أعداد مختلفة 2004-2021 .
4. بول ساملسون، وليام نورد هاود ،الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط 1، عمان ،الاردن ،مطبعة الأهلية ، 2001.
5. حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
6. صالح بن علي، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدّل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، مذكرة تخرّج مقدّمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، للسنة 2020-2021.
7. ضرار العتيبي و زملاؤه ،الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2012.
8. طاهر موسى عبد ، زهير جواد الفتال ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985.
9. عبد الجبار عبود ،الحلفي ، البطالة في العراق مع إشارة خاصّة لبطالة الشباب، مجلّة بحوث اقتصادية عربية العددان 44-43، السنة 2008.
10. عبد المنعم فوزي ، وآخرون ،اقتصاديات المالية العامة ، المعارف ، الاسكندرية ، ط 1، 1970 .
11. علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.

12. علي يوسفات ،البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،2011.
13. فاطمة أحمد محمد عبد اللطيف، البطالة والتشغيل، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد الأول، يونيو، العدد الربع عشر، 2021.
14. فايز عبد الهادي أحمد محمود ، محددات معدل التبادل التجاري ، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ج3، 2021، ص1252
15. محمد سلمان العاتي ، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 1 ، العدد 4 ، جامعة واسط ، 2011.
16. محمود حسين الوادي ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، العبدلي، 2010.
17. مروة العربي و سمية سماعيني، محددات البطالة في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل البيانات المقطعية خلال الفترة (2000-2017)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علم التسيير، 2018-2019.
18. مصطفى سلمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.
19. هيثم عبد القادر الجنابي ، أسماء خضير ياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن، 2010 .
20. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.

المصادر الاجنبية :

1. Shakir Hammood sallal ، Hasan khalf Radhi، Analysis the Relation between the Real Interest Rate and its shares of Total Expenditure from (GDP) in the Iraqi economy، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 10 ، العدد 21 ، السنة 2018.